اقتصاد

٦٩٪ من سوق التأمين أصبحت بيد «السورية»

محمد راكان مصطفى

زادت بدلات التأمين المدفوعة للمؤسسة السورية بنحو ٢٨٪ على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٥ إذ تجاوزت ٦,٨٥ مليارات ليرة سورية، على حين كانت نحو ٥,٣٣ مليارات ليرة في الفترة نفسها من العام الماضي.

وبحسب تقرير للمؤسسة، فإن حصتها السوقية في النصف الأول من العام ٢٠١٥ مع احتساب أقساط التأمين الإلزامي تجاوزت ٦٩٪، مقارنة بـ٥٥٪ في العام ٢٠١٤.

كما حصلت «الوطن» على نسخة من الإحصائيات الخاصة بالنصف الأول من العام الحالي والذي عرضت لوزير المالية حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين من السوق مع الإلزامي ودون الإلزامي، وفي التفاصيل لحصة المؤسسة من السوق حسب أنواع التأمين.

بلغ إجمالي أقساط تأمين السيارات تكميلي في قطاع التأمين أكثر من ٨٦٩ مليون ليرة سورية وصل نصيب أقساط المؤسسة إلى ٤٥٨ مليون ليرة، على حين بلغ نصيب أقساط الشركات الخاصة ٤١١ مليون ليرة سورية ووصلت الحصة السوقية من هذا النوع إلى ٥٢,٧٣ بالمئة، وبلغ إجمالي أقساط تأمين السيارات إلزامي ملياراً و٩٧٩ مليون ليرة سورية، وصل نصيب أقساط المؤسسة إلى ٦٠١ مليون ليرة سورية على حين بلغ نصيب أقساط الشركات الخاصة ملياراً و٣٧٧ مليون ليرة سورية ووصلت الحصة السوقية من هذا النوع إلى ٣٠,٤٠ بالمئة.

كما بلغ إجمالي أقساط تأمين النقل ٣٥٠ مليون ليرة سورية وصل نصيب أقساط المؤسسة إلى ١٠٩ ملايين ليرة سورية على حين بلغ نصيب أقساط الشركات الخاصة ٢٤٠ مليون ليرة سورية ووصلت الحصة السوقية من هذا النوع إلى ٣١,٢٥ بالمئة، وبلغ إجمالي أقساط التأمين الهندسي ٦١ مليون ليرة سورية، وصل نصيب أقساط المؤسسة إلى ٤٧ مليون ليرة سورية على حين بلغ نصيب أقساط الشركات الخاصة ١٤ مليون ليرة سورية ووصلت الحصة السوقية من هذا النوع إلى ٧٧,١٤ بالمئة، وبلغ إجمالي أقساط تأمين الحريق ٧٣٦ مليون ليرة سورية وصل نصيب أقساط المؤسسة إلى ٤٧٠ مليون ليرة سورية على حين بلغ نصيب أقساط الشركات الخاصة ٢٦٥ مليون ليرة سورية ووصلت الحصة السوقية من هذا النوع إلى ٦٣,٩١ بالمئة.

وحسب الإحصائية بلغ إجمالي أقساط التأمين الشخصي ٤,٥ ملايين ليرة سورية وصل نصيب أقساط المؤسسة إلى ٤,٥ ملايين ليرة سورية على حين بلغ نصيب أقساط الشركات الخاصة صفر ليرة سورية ووصلت الحصة السوقية من هذا النوع إلى مئة بالمئة، وبلغ إجمالي أقساط تأمين المسؤولية المدنية ٤,٦ ملايين ليرة سورية وصل نصيب أقساط المؤسسة إلى ٤,٦ ملايين ليرة سورية على حين بلغ نصيب أقساط الشركات الخاصة صفر ليرة سورية ووصلت الحصة السوقية من هذا النوع إلى مئة بالمئة، وبلغ إجمالي أقساط تأمين الحياة ١٢٢ مليون ليرة سورية وصل نصيب أقساط المؤسسة إلى ١٧ مليون ليرة سورية على حين بلغ نصيب أقساط الشركات الخاصة ١٠٤ ملايين ليرة سورية ووصلت الحصة السوقية من هذا النوع إلى ١٤,٤٣ بالمئة.

الحلقي يطلب رؤى وآليات جديدة لضبط الأسعار.. وحملة توعية لمكافحة التحطيب

الوطن

ناقش مجلس الوزراء أمس واقع الأسعار في الأسواق وآليات توزيع مادة المازوت على المواطنين وخاصة دمشق وريفها وواقع مياه الشرب في دمشق وريفها والإجراءات المتخذة لتعزيز استقرار الليرة السورية وواقع مخازين الأقماح والدقيق.

وخلال الجلسة الأسبوعية للحكومة، وجه الحلقي بضرورة قيام الوزراء بتقييم أداء العاملين في الجهات التابعة لهم من خلال الالتزام بالأسس والمعايير الموضوعية المعتمدة. مشيراً إلى اجتماع لجنة تقييم أداء العاملين في الدولة وخاصة لمعاوني الوزراء والمديرين العاملين ومن في حكمهم من أجل تطوير وتفعيل الأداء في الوزارات والمفاصل الإدارية الحكومية بالإضافة إلى تقييم واقع أداء المديرين العامين ومدى مقدرتهم على تفعيل العملية الإنتاجية وتطوير الأداء في المؤسسات التي يديرونها ومنع الهدر ورفع الجاهزية وكذلك مقدرتهم على تنشيط أداء العاملين وتقديم الخدمات المناسبة للإخوة المواطنين بالنسبة للمؤسسات الخدمية.

كما وجه بضرورة قيام الوزراء بتقييم أداء العاملين في الجهات التابعة لهم من خلال الالتزام بالأسس والمعايير الموضوعية المعتمدة.

وأشار الحلقي إلى الجهود الحكومية لتعزيز صمود الشعب السوري المقاوم وخاصة ما يتعلق بارتفاع الأسعار في الأسواق وانخفاض القدرة الشرائية، موجهاً وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لإيجاد رؤى وآليات جديدة لضبط الأسعار في الأسواق وتفعيل الرقابة التموينية والتشدد في المحاسبة وأهمية وجود رقابة تموينية على مدار الساعة في جميع الأسواق وأهمية تفعيل دور مؤسسات التدخل الإيجابي وتعزيز انتشارها على مستوى المناطق والمحافظات. مشيراً إلى أهمية افتتاح مول جرمانا التابع لمؤسسة سندس والذي يبيع بأسعار تقل عن السوق ما بين ٢٠ إلى ٣٥٪ وتوفيرها جميع السلع والمواد والخضر.

وبالنسبة لتفعيل أداء القطاع الصناعي أشار الحلقي إلى أن الحكومة تقوم بإجراء تقييم دوري لأداء كل مؤسسة اقتصادية ولن تسمح بوجود مؤسسة خاسرة أو مخسرة وسوف تحاسب الإدارات المترهلة والمقصرة في زيادة الإنتاج كماً ونوعاً والارتقاء بأداء العاملين.

وحول الاستعدادات للموسم الزراعي الشتوي لفت الحلقي إلى حرص الحكومة على تحقيق الأمن الغذائي من خلال إعداد الخطط والبرامج الإسعافية والمرحلية والإستراتيجية لتطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتنميته. مشيراً إلى ضرورة إيجاد قاعدة متينة لصناعة المنتجات الزراعية وتصديرها وتحقيق الاكتفاء الذاتي نتيجة الاحتياجات المتزايدة وبشكل يسهم في زيادة نمو القطاع الاقتصادي الوطني وتحسين الواقع المعيشي للفلاحين.

وبيّن الحلقي أهمية التعاون والتنسيق بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية من أجل استنباط أصناف زراعية تتميز بالمردودية الإنتاجية العالية والجودة وتستطيع مقاومة وتحمل الظروف المناخية والبيئية المختلفة، مشدداً على ضرورة الاهتمام بالمحاصيل الوطنية الإستراتيجية والتوسع بمشاريع المياه والري في جميع المحافظات.

ووجه الحلقي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالإسراع بإيجاد آليات لتسويق الحمضيات والزيتون من خلال منافذ مؤسسات التدخل الايجابي المنتشرة في جميع المحافظات، وخاصة مؤسسة الخزن والتسويق بشراء كميات كبيرة من الحمضيات ومادة الزيتون.

كما شدد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من استنزاف الثروة الحراجية ومكافحة الاحتطاب الجائر لما له من آثار سلبية على البيئة والإنسان. مؤكداً أهمية التشاركية بين الجهات المعنية وفعاليات المجتمع الأهلي من أجل وقف نزيف ثروتنا الحراجية من قبل ضعاف النفوس وتجار الأزمات، وأهمية قيام حملة توعية للحد من ظاهرة الاحتطاب والمحافظة على الثروة الوطنية من الحراج والأشجار.

ووجه الحلقي وزارة الصحة بضرورة توفير الأدوية النوعية للأمراض المزمنة وخاصة الأنسولين لجميع المحافظات السورية بالإضافة إلى توفير لقاحات شلل الأطفال وأهمية قيام وزارة الصحة بتأمين الأدوية المفقودة ومراقبة ارتفاع أسعار الأدوية في بعض الصيدليات والتشدد في المحاسبة.

بعد ذلك قدم عدد من الوزراء مجموعة من المقترحات والرؤى لتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والقطاع الخدمي والتنموي.

كما بحث المجلس العديد من مشاريع القوانين وأعادها إلى مراجعها للأخذ بالملاحظات وإعادتها مجدداً إلى مجلس الوزراء.

سليمان لـ«الوطن»: مطلوب إغلاق شركات الصرافة لأن دورها سلبي خلال الأزمة

علي محمود سليمان

ارتفع سعر صرف الدولار في السوق غير النظامية فوق مستوى ٣٨٠ ليرة، وقد سجل مستوى ٣٨٦ كأعلى سعر مسجل وكان ذلك في مدينة دمشق، وهذه الأسعار تعتمد عليها أغلب الفعاليات التجارية في تعاملاتها، علماً بأن مصدرها مشكوك فيه، وهي صفحات تواصل اجتماعي عبر الانترنت وتطبيقات الموبايل وقناة تلفزيونية معنية بالبورصة السورية. وذلك رغم تحديد سعر مبيع المواطنين من قبل شركات الصرافة بـ٣٥٥ ليرة. لكن العرض لا يلبي الطلب، لا بالكمية، ولا حتى بطريقة البيع، ما يعطي راحة لتجار السوق السوداء لرفع الأسعار كيفما يشاؤوا. فلا أحد يردعهم. وهنا نسأل الحكومة: أين الإجراءات التي اتخذت لتعزيز استقرار الليرة، وهي تنخفض يومياً في السوق؟

وفي تصريح لـ«الوطن» قال الاقتصادي الأكاديمي الدكتور عدنان سليمان: «إن سعر الصرف يتغير بشكل يومي، وبالتالي كل تدخلات المركزي ليست في وارد تثبيته على الإطلاق، حيث نلاحظ أن مؤشر سعر الصرف للحوالات يتغير بشكل يومي تقريباً، ويقوم المركزي برفعه بشكل مستمر».

وأضاف: «ماذا نتوقع من السوق الموازي عندما نرفع سعر صرف الحوالات الذي من الطبيعي أن يرفع سعره. وبهذا الواقع تظهر إجراءات وتدخلات المركزي كمؤشر لتحريض السوق الموازية بشكل دائم وليس العكس».

ولفت سليمان إلى أنه في كل تدخلات السياسات النقدية لدول العالم «تكون لمصلحة تدعيم قوة العملة الوطنية أمام الدولار والحفاظ على القدرة الشرائية لها، في حين لدينا منذ بداية الأزمة حتى الآن كانت كل تدخلات المركزي هي دائماً تحريضاً للسوق الموازية لرفع سعر صرف الدولار أمام الليرة وبالتالي تخفيض القيمة الشرائية للعملة الوطنية».

وأشار سليمان إلى وجود عوامل يفترض أن تساهم في تحسين واقع سعر صرف الليرة أمام الدولار، «حيث تحسن الوضع العسكري على كامل الجغرافية السورية منذ أكثر من شهر، بالإضافة لتحسن الموقف السياسي لسورية، وتحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي أصبح إيجابياً منذ بداية العام ٢٠١٥، بالإضافة إلى نمو الصادرات إلى بعض الدول العربية التي ارتفعت منذ بداية العام الحالي، كما أن نسبة إنتاج الصناعي والحرفي أصبحت جيدة مقارنة مع الأعوام السابقة وتم افتتاح معامل جديدة في مناطق جديدة وبالتالي الصناعة بدأت بالتعافي، يضاف إليها جميعها عامل مهم جداً وهو التحويلات من الخارج، والتي ترتفع بشكل يومي لتصل بالمتوسط إلى ١٠ ملايين دولار يومياً».

ولذلك من حيث المنطق الاقتصادي فإن جملة العوامل الإيجابية المذكورة «يجب أن تؤثر في سعر الصرف بشكل إيجابي بمعنى أن تقوي موقف الليرة أمام العملات الصعبة وينخفض سعر الصرف، ولكن كل الحسابات على أرض الواقع تختلف كلياً ومن حيث كل العقلية الاقتصادية لا يمكن أن تعرف كيف لهذه العوامل الايجابية أن تفعل فعلا عكسيا يتسبب بانخفاض أسبوعي لسعر صرف الليرة أمام الدولار وكأن هناك عوامل ذاتية وليست موضوعية تعمل على تخفيض سعر الصرف».

وأكد سليمان أن الحل لا يحتاج إلى عباقرة في الاقتصاد وقد تم طرحه سابقاً، ويتمثل بداية «بإغلاق محلات وشركات الصرافة لأنه ثبت خلال الأزمة أن دورها سلبي ولا يوجد دولة في العالم تقوم بالسماح لشركات الصرافة بتمويل المستوردات وإنما هي مؤسسات لتبديل العملة بهامش ربح محدد، ومهمة فتح الحسابات الخارجية وتمويل المستوردات للقطاع الخاص توكل إلى المصارف الخاصة وتمويل مستوردات الحكومة من مهام المصارف الحكومية، فحتى الآن لا نعلم لماذا يتدخل المصرف المركزي عن طريق مؤسسات الصرافة ولا يتدخل عن طريق المصرف التجاري السوري أو المصارف الخاصة التي لا تحتاج لسيولة في الدولار لكونها تملك سيولة فائض كبير، ما يعطي انطباعاً بأن الإصرار على شركات الصرافة هو إصرار على ترك السياسة النقدية محلا لتلاعب المضاربين والمنتفعين واللاعبين الفاعلين في السوق الموازي والذي يبدو أن لهم سلطة اقتصادية كبيرة لا يستطيع أحد أن ينال منها بسهولة».

ارتفاع الأسعار مستمر

ونوه سليمان بأن «الطلب في حالة كساد كبيرة وأن هناك تراجعاً في الاستهلاك بسبب تراجع قيمة الدخول وكل الدراسات تقول إن قيمة الدخول الحقيقية انخفضت ٨٠٪ وبهذه الحالة نحن نقترب لأن يكون السعر الذي يتم تداوله أمام العملات في السوق الفعلية الواقعية كما هو في لبنان بمعنى انك تتعامل اسميا من حيث الرواتب والأجور بقوة الليرة الظاهرية ولكن عملياً عندما تشتري من السوق بالسعر الفعلي الواقعي فأنت تشتري بسعر الدولار الذي يتحكم بالأسعار التي تتحرك وفق تغيرات سعر الصرف».

القاضي: سياسة تعدد أسعار الصرف خاطئة والمصرف المركزي يربح منها

الوطن

قال الخبير في شؤون المالية والمحاسبة، الدكتور حسين القاضي: إن «سياسة تعدد أسعار الصرف هي سياسة خاطئة، والمسؤول عنها هو البنك المركزي، الذي يحقق أرباحاً وهمية من خلالها»، مشيراً إلى أنه «من السلبيات التي تعود على الاقتصاد من تعدد الأسعار عدم دقة تكاليف الإنتاج، وعدم القدرة على مقارنة منتج محلي مع منتج في أي بلد آخر، وهذا ما يؤدي إلى تعقيد حسابات البنك المركزي»، مؤكداً أن «السياسة النقدية الثابتة تؤدي إلى كسب ثقة المستثمرين والمواطنين والمستهلكين».

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد القاضي، أن «سياسة تعدد أنواع أسعار الصرف سياسة خاطئة وتعطي قياساً مضللاً لتكاليف الأسعار والقيم، وليس لها أي مبررات ذات جدوى اقتصادية»، مؤكداً أن «توحيد سعر الصرف يمكن أن يخلق كل ما يمكن معالجته من جوانب أخرى، بعيداً عن تعدد أسعار الصرف والتصرف القلق والمتوتر مع الاقتصاد، فالاقتصاد يحتاج إلى هدوء وكسب ثقة المستثمرين إن بقي مستثمرون، كما أنه يتيح إمكانية كسب ثقة المواطن والمستهلك، لذلك يجب أن يكون هناك سياسة ثابتة».

وأشار القاضي، إلى أن «من أهم عوامل نجاح السياسة الاقتصادية، والسياسة النقدية بشكل خاص هو وجود سعر صرف موحد، ومتحد مع الأسعار العالمية، ومع العرض والطلب لليرة السورية»، مشيراً إلى أن «للسلطة النقدية تأثيراً بأن تثبت سعر الصرف أو تحافظ على توازنه، وذلك لأن سياسة تعدد أسعار الصرف مضللة وخاطئة ونادرة الاستخدام، فهي غير مستخدمة سوى في ٤ دول حول العالم».

وعن سبب وجود سياسة تعدد أنواع أسعار الصرف، أوضح القاضي، أن «تعدد سعر الصرف وجد لأجل الاستيراد بسعر أقل، ولنفرض أننا نستورد مواد غذائية أو طبية، فإننا نستوردها بسعر أقل ولكن بشرط أن تباع للمستهلك بسعر أقل، بهدف حماية المستهلك».

وهنا نشير إلى أن المستوردين يمولون بضاعتهم بسعر المركزي لكنها في النهاية تصل إلى المستهلك بسعر الدولار الرائج في السوق غير المنظمة «السوداء».

وأكد القاضي، أنه «لا يمكن تحديد المستفيد من تعدد أسعار الصرف، ولكن ضمن تعدد أسعار الصرف يصبح هناك تعقيد بالسوق النقدي، ويصبح هناك إمكانية للتهريب، ويسبب الذعر والقلق وعدم فهم المواطن للقرارات الاقتصادية، لذلك البساطة مطلوبة لكي يفهم المواطن ما يجري حوله، فيكفيه التعقيدات الأخرى».

وألقى القاضي، اللوم على سياسة البنك المركزي، بقوله: «يمكننا وضع اللوم في تعدد أسعار الصرف على البنك المركزي، فهو يضع أسعار الصرف، ويحقق الربح ولكن هذه الأرباح وهمية، فهو يربح من نفسه»، مضيفاً: إن «الربح ليس الهدف الأساسي للبنك المركزي، لأن هذه السياسة قد يكون لها بعض المبررات».

وحول السلبيات التي تعود على الاقتصاد من تعدد أنواع أسعار الصرف»، لفت القاضي، إلى أن «أهم السلبيات التي تعود على الاقتصاد هي عدم دقة تكاليف الإنتاج، وغياب السوق، إضافة إلى أنه لا يمكننا مقارنة سعر بسعر ولا منتج بمنتج، ولا يمكن مقارنة منتج محلي مع أي منتج في أي بلد آخر، وهذا ما يؤدي إلى تعقيد حسابات البنك المركزي، ويجعل من الصعب علينا تحديد السياسة النقدية للمركزي».

تقرير رسمي: شركات الحكومة الإنشائية ساهمت في تراجع استثمارات القطاع الخاص

الوطن

أشار تقرير لوزارة الانشاءات العامة إلى أن دور شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة أثر في تراجع القطاع الخاص في الاستثمار خلال الفترة الماضية حيث أسهمت شركات ومؤسسات القطاع العام في تنفيذ مختلف أنواع المشاريع ولسائر جهات القطاع العام وبأسعار اقتصادية واستقطبت اليد العاملة الخبيرة في سورية.

وبحسب التقرير، اقتصر عمل القطاع الخاص على بعض المشاريع الصغيرة والمحدودة وبالتالي لم تتطور لدى القطاع الخاص مهنة المقاولات.

ولحظ التقرير على صعيد قطاع مقاولات شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة عدم وجود نظام للحوافز في هذه الشركات وقد سبق أن وضع نظاما خاصا للحوافز صالحا للتطبيق على العاملين كافة في قطاع المقاولات حيث يبدأ من العاملين المهنيين في المشروع إلى إدارة المشروع وإدارة الفرع وإدارة الشركة وعدم إصدار نظام التقاعد المبكر لهذه الشركات حيث تعاني من الزيادة في نسبة أعمار القوى العاملة عن القوى الشابة.

ولفت إلى ضرورة تعديل نظام العقود الحالي بما يعطي شركات ومقاولات الإنشاءات العامة المرونة وتمييزها عن عقود باقي المؤسسات الأخرى غير الإنشائية وضرورة وجود نظام خاص لأجور العاملين وتسهيل إجراءات الاستخدام المؤقت على عقود وحدات الإنتاج للمهنيين حصرا.

ودعا إلى حسن اختيار قادة شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة وتشكيل مجالس الإدارة فيها من العناصر الكفوءة والخبيرة وتجديد وتحديث الآليات حيث إن قدم آليات الشركات يزيد على خمس وعشرين عاماً في ٩٥٪ من هذه الآليات.

وعلى صعيد قطاع مقاولات الإنشاءات للشركات والأفراد للقطاع الخاص أشار التقرير إلى عدم وجود أساليب فنية حديثة وتكنولوجية متطورة لتنفيذ الأعمال وعدم توافر الكوادر الفنية التي تلتزم مع المقاولين لعدم تمكنهم من رسو العطاء عليهم أو عدم استمرار جبهات العمل ويتمثل في الجدل المستمر حول مهندس التصنيف اللازم في عمل المقاول وعددهم ونوعياتهم وعدم تطابق درجة نظام تصنيف المقاول الحالية والاشتراطات لها مع المقاولين المصنفين سابقا حيث إنه كلما همت وزارة الأشغال العامة بإعادة تصنيف المقاولين المصنفين سابقا فإنه يتم تعديل النظام وإصدار قرار تصنيف جديد ويبقى المقاول الذي صنف منذ خمسة عشر عاماً مقاولا من الدرجة الأولى إلا أن إمكانياته ومؤهلاته وأعماله المنفذة لا تكافئ مقاولا من الدرجة الثالثة إضافة إلى غياب المرونة في عمليات الاستيراد للآليات والتجهيزات والمواد اللازمة لتنفيذ الأعمال وكشف التقرير عن عدم وثوق بعض الجهات صاحبة المشاريع ببعض المقاولين حيث يأتي دور عملية تأهيل للمقاولين الذين ترغب بعض الادارات في طرح مشاريع مهمة تتطلب خبرة فنية مميزة.

مدير الأسعار في «التموين» بالفم الملآن:

سيمفونية الدولار غير مقنعة ولا علاقة لها بالأسعار في السوق!!

الوطن

قال مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي محمود: «باتت سيمفونية الدولار غير مقنعة وسمجة ولا علاقة لها بشكل أو بآخر بمستويات الأسعار في الأسواق».

مبيناً من يحكم في السوق هو «مبدأ نظيرة العرض والطلب ومدى توافر المادة حيث إن الوفرة من أي مادة تؤدي إلى انخفاض أسعارها تلقائياً وهو حراك ديناميكي لآليات السوق لا يمكن لأحد بمفرده التحكم بها».

موضحاً أن مديرية الأسعار في الوزارة وحين إصدار الصك السعري للمادة المستوردة من التاجر كانت «تؤكد ضرورة إلزام تاجر الجملة أو المستورد بوضع لصاقة توضح عائديه المادة المدروسة لإجازة الاستيراد ورقم البيان الجمركي وتاريخه المحدد لاحتساب السعر للقطع الأجنبي بتاريخ دراسته وذلك ليتمكن المراقب من معرفة السعر المعلن للمادة ومدى مطابقته للسعر المدروس أصولاً».

وأوضح من جهة أخرى أن الوزارة تقوم ومن خلال مديرية الأسعار «بإصدار الصكوك السعرية مركزياً للمواد الحياتية اليومية وأبرزها السكر والرز والسمنة والزيوت النباتية».

ولفت إلى أن باقي المواد الغذائية وغير الغذائية المستوردة «تسعر مكانياً من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات مثل الدقيق والشاي والبن والأدوات الكهربائية وغيرها».

وبين أن آلية التسعير تتم عبر «احتساب كافة التكاليف والمصاريف المدفوعة من المستورد لهذه المادة من تاريخ منح إجازة الاستيراد وصولاً إلى مستودعات المستورد مروراً بالبيان الجمركي وما يستتبعها من أجور نقل وتحاليل ورسوم وفق إيصالات رسمية واحتساب قيمة البضاعة المستوردة على أساس سعر الصرف الخاص بالمستوردات والصادر ضمن نشرة أسعار مصرف سورية المركزي. يضاف إلى كل هذه التكاليف هوامش الربح المحددة لكل مادة وفق القرارات الناظمة».

وقال مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إن «وزارة التجارة الداخلية لا تفرض أي عقوبات على التجار أو الحلقات التجارية الوسيطة في حال ارتفاع أسعار المواد التي تلحق بالدولار. والأمر الذي يفترض أن يتابع من الفواتير المسجلة في الوزارة».

وأضاف «إلا أن الوزارة لا تمتلك الأجهزة والأعداد الكافية من الكوادر لمتابعة التجار والمواد والتغيرات التي تطرأ على أسعارها بشكل يومي».